الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان
The National Society for Human Rights

حقوق الإنسان في الصحافة

الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان

الملف الصحفي ليوم/ الجمعة-السبت- الأحد

18-17-16 **جماد ثانى** 1437 /27-26-25 **مارس** 2016

الفهرس

الموضوع	رقم الصفحة
الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان	2
هيئة حقوق الإنسان	5
أخبار ذات علاقة من الصحف المحلية	7
حقوق الإنسان فى العالم	25

"حقوق الإنسان" لـ "الحياة": طرحنا قضيتي الدوسري والتركي على وفود أميركية

المصدر: جريدة الحياة الجمعة 16 جماد ثانى 1437هـ - 25 مارس 2016م
http://www.alhayat.com/Articles/14670867

الدمام - عمر المحبوب

دخلت الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان على خط قضية السجين السعودي في أميركا خالد الدوسري، فيما كشف المحامي سعود بن قويد عن أن فريق الدفاع المكلف تمكن من مقابلة خالد في محبسه، وذلك بعد سنوات من الانقطاع.

وأكدت جمعية حقوق الإنسان على لسان المتحدث باسمها خالد الفاخري متابعتها القضية، مضيفاً أنها تواصلت مع جهات متخصصة في أميركا. وقال الفاخري في حديثه مع «الحياة»: «إن الجمعية تتابع جميع قضايا الموقوفين السعوديين في أميركا، وخصوصاً حميدان التركي وخالد الدوسري».

وأوضح الفاخري أن الجمعية التقت وفداً أميركية زارت المملكة أخيراً، وبحثت معهم قضية الدوسري، وأبدت ملاحظاتها ومرئياتها على القضية. وقال: «إن الجمعية التقت خلال الفترة الماضية وفوداً من وزارة الخارجية الأميركية، ومن الجمعيات الحقوقية، وتم التطرق خلال الاجتماعات إلى حال السجين خالد الدوسري ووضعه القانوني»، مبيناً أن الوفود سجلت جميع الملاحظات التي أبدتها الجمعية، ووعدت بالاهتمام بهذه الملاحظات.

وذكر الفاخري أن وزارة الخارجية السعودية والسفارة في واشنطن تتابعان القضية منذ بدايتها، لافتاً إلى أن هناك اهتماماً كبيراً بالقضية، مشيراً إلى أن قضية خالد «متابعة من المسؤولين في هذه الجهات».

وحول حال خالد الصحية، وأنه تعرض إلى التعذيب في محبسه، أكد الفاخري أنهم عرفوا بهذا الأمر من خلال ما نشر عنه في وسائل الإعلام، مشيراً إلى أن الجمعية تتابع القضية مع الجهات المتخصصة، «وستبذل جميع الجهود»، لافتاً إلى أن الجمعية تتابع أيضاً قضية المعتقل حميدان التركي، وتم كذلك بحثها مع الوفود الأميركية خلال زياراتهم الأخيرة إلى المملكة. ولفت الفاخري إلى أن العقوبات الصادرة في حق التركي والدوسري «لا تتناسب مع حجم وطبيعة الجريمة المرتكبة»، مضيفاً أن «أميركا تزعم أنها بلد الحرية وحقوق الإنسان والعدل، فكيف تتم معاقبة التركي بالسجن المؤبد في قضية تحرش»، مبيناً أن في قضية الدوسري والتركي ملابسات يجب التوقف عندها.

وأكد أن جمعية حقوق الإنسان تتابع جميع قضايا الموقوفين في أميركا، وأنها تتواصل مع جهات متخصصة داخل المملكة وخارجها، مشيراً إلى أن الموقوفين «مواطنون سعوديون بالدرجة الأولى، وأنها من ضمن اختصاص عملهم، وأنها تحاول بذل جميع الجهود للاطمئنان على أحوالهم وأوضاعهم وعدم تعرضهم لأي أذى»، مشدداً على أن جميع مسؤولي الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان يتابعون ملف التركي والدوسري بشكل خاص، وأنهم حريصون على طمأنة عائلاتهم على أوضاعهم.

"حقوق الإنسان" لـ"الحياة": طرحنا قضيتي الدوسري والتركي على وفود أميركية

المصدر: جريدة الحياة الاحد 18 جماد ثانى 1437هـ - 27 مارس 2016م
http://www.alhayat.com/Articles/14707039

الدمام - عمر المحبوب

كشف سعود بن قويد، محامي السجين السعودي في أميركا خالد الدوسري، أنه يتم حالياً التنسيق مع الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان، لترتيب موعد للقاء يجمع الجمعية مع عائلة الدوسري.

وأوضح ابن قويد عبر حسابه في موقع التواصل الاجتماعي «تويتر» أن اللقاء يهدف إلى جمع أفراد عائلة خالد والجمعية والمحامي، بغرض معرفة الجهود التي بذلتها جمعية حقوق الإنسان في قضية السجين خالد الدوسري.

وأوضح ابن قويد في تصريح لـ«الحياة» أنه تم التواصل مع المتحدث الرسمي لجمعية حقوق الإنسان خالد الفاخري، وأنه يتم حالياً تحديد موعد اللقاء، مشيراً إلى أن اللقاء يهدف إلى معرفة الجهود المبذولة من جمعية حقوق الإنسان.

ويأتي هذا التنسيق بعد أن نشرت «الحياة» تقريراً عن دور جمعية حقوق الإنسان في قضية السجين خالد الدوسري، إذ أكد المتحدث باسم الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان خالد الفاخري، أن الجمعية التقت وفوداً أميركية زارت المملكة أخيراً، وبحثت معهم قضية الدوسري، وأبدت ملاحظاتها ومرئياتها على القضية.

وأكد أن الجمعية التقت وفوداً أميركية من وزارة الخارجية الأميركية ومن الجمعيات الحقوقية، وتم التطرق خلال الاجتماعات إلى حال السجين الدوسري، ووضعه القانوني، مبيناً أن الوفود سجلت الملاحظات التي أبدتها الجمعية، ووعدت بالاهتمام بهذه الملاحظات.

وأكد أن وزارة الخارجية السعودية والسفارة في واشنطن تتابعان القضية منذ بدايتها، لافتاً إلى أن هناك اهتماماً كبيراً بالقضية، وأن قضية خالد متابعة من المسؤولين منذ بدايتها.

يذكر أن فريق المحاماة المكلف للدفاع عن السجين خالد الدوسري يبذل حالياً جهوداً كبيرة لترتيب لقاء بين خالد وعائلته في محبسه، التي لم تلتقِ به منذ اعتقاله، بعد أن نجحت أخيراً في الالتقاء بخالد مدة خمس ساعات، والتي كانت بادرة أمل جديدة في قضية خالد بعد الجمود الكبير الذي أصابها منذ فترة طويلة، إذ نجح فريق الدفاع المكلف وبالتنسيق مع السفارة في واشنطن في التحدث مع خالد هاتفياً، ومن ثم الالتقاء بِه في محبسه على انفراد.

الإساءة تعرض صاحبها للعقوبة

• حقوق الإنسان": السجن والغرامة للمسيئين بمواقع التواصل الاجتماعي

المصدر: جريدة الوئام الاحد 18 جماد ثانى 1437هـ - 27 مارس 2016م
http://www.alweeam.com.sa/392619

الرياض - الوئام:
أكدت هيئة حقوق الإنسان، من حملتها التوعوية عبر حسابها في «تويتر»، أن الإساءة في مواقع التواصل الاجتماعي تعرض صاحبها للعقوبة.
وذكرت «حقوق الإنسان»، في تغريدة عبر حسابها بـ«تويتر»، أن «الإساءة في مواقع التواصل الاجتماعي أو الإعلام تعرض صاحبها للعقوبة التي تصل إلى الغرامة أو السجن».
وأضافت في تغريدة أخرى: «العبارات أو الشتائم التي تحمل معاني تمييز عنصري يحرمها ديننا الحنيف ويجرمها القضاء».

أخبار ذات علاقة من الصحف المحلية

الأحساء: احتفاء باليوم العالمي لـ "متلازمة داون"

المصدر: جريدة الحياة الاحد 18 جماد ثانى 1437هـ - 27 مارس 2016م
http://www.alhayat.com/Articles/14707040

الأحساء - «الحياة»
نظمت جمعية الأشخاص ذوي الإعاقة بالأحساء أمس، فعاليات ومعرض «أصدقائي ومجتمعي» التوعوي التثقيفي، ضمن احتفالاتها باليوم العالمي لمتلازمة داون 2016، في حضور رئيس مجلس إدارة الجمعية الدكتور سعدون السعدون، بمجمع العثيم بالهفوف.
وأوضح السعدون أن اليوم العالمي لمتلازمة داون يمثل فرصة لحشد الدعم المجتمعي تجاه قضايا هذه الفئة العزيزة علينا جميعاً، وبيّن أن شعار هذا العام «أصدقائي ومجتمعي» يحمل أهمية لتعاطي المجتمع مع فئة متلازمة داون، إمعانًا في إيجاد الظروف الكفيلة بدمجهم واحتوائهم وإشراكهم في عمليات التنمية المستدامة، مبدياً إعجابه بما تخلله المعرض والمسرح من فعاليات تبث البهجة في النفوس.
من جانبه، أوضح المدير العام للجمعية عبداللطيف الجعفري أن الفعالية تأتي في إطار تعزيز مفاهيم دمج الأشخاص ذوي الإعـاقة وتمكـينـهم في المجتمع، وتهيئة الظروف الملائمة لتحقيق ذلك، منوهاً بأن هذه الفعالية ضمت أركاناً عدة تعالج الإشكالات المجتمعية والصحية والتعليمية وغيرها، التي تقف عقبة أمام هذه الفئة، ومن ثم تقديم الحلول الكفيلة بتحقيق تكافؤ الفرص، والتعويل على المجتمع.
من جهته، أوضح منسق الفعالية عبدالله الشيباني أن المعرض شمل عدة أركان، تضمنت ركن التدريب المنتهي بالتوظيف لشباب متلازمة داون، وركناً تعريفياً سلط الضوء على تحقيق الجمعية لجائزة الأميرة صيتة بنت عبدالعزيز - للتمكين الاجتماعي والاقتصادي لذوي الإعاقة، وركناً لهيئة حقوق الإنسان، وركناً لمركز «معاً» للتخاطب وعلاج عيوب النطق التابع للجمعية، وركناً لفريق «بصر» التطوعي، وركناً لمركز «حياة» للرعاية النهارية، وركناً خصـص لاستعـراض برامـج ومشـاريـع الجمعية التي تستهدف الأشخاص ذوي الإعاقة والمجتمع؛ كبرنامج التدريب، وبرنامج التوظيف، وبرنامج المنح التعليمية الجامعية، ومشروع الأجهزة التعويضية، ومشروع العلاج التأهيلي، ومشروع الذرية وبناء الأسرة، ومشروع تنمية الوعي المجتمعي تجاه قضايا الأشخاص ذوي الإعاقة، ومشروع المراكز المتخصصة، ومشروع تهيئة البيئة العمرانية والوصول الشامل.

"العمل" عن "فيديو" عمالة وافدة مع امرأة: رحّلنا العاملين نهائياً

المصدر: جريدة الحياة الاحد 18 جماد ثانى 1437هـ - 27 مارس 2016م
http://www.alhayat.com/Articles/14690725

الرياض - «الحياة»
أوضحت وزارة العمل حقيقة مقطع الفيديو الذي تم تداوله في وسائل التواصل الاجتماعي أخيراً، ويُظهر اثنين من العمالة برفقة امرأة داخل أحد المحال التجارية في تصرف غير مقبول، مؤكدة أن الحادثة قديمة وتم ترحيل العمالة المخالفة نهائياً. وقال المتحدث باسم وزارة العمل خالد أبا الخيل، في بيان صحافي أمس، إن الوزارة عملت خلال الأيام الماضية على تحري الدقة للوصول إلى حقيقة هذا المقطع، وأنه تبين أن العمالة التي كانت في المحل من الجنسية العربية، وأن

المحل يقع في أحد المجمعات التجارية في مدينة الرياض، والمرأة من زبائن المحل، مشيراً إلى أن الحادثة تعود إلى شهر شوال من عام 1435 هـ، وهي مثبتة في السجلات الرسمية لدى الجهة المعنية بهذا النوع من القضايا. وأضاف: «بادرت الشركة التي تمتلك هذا المحل في حينه بالإبلاغ عن عمالتها التي قامت بهذا التصرف المشين لدى الجهات المختصة، وتم ترحيل العمالة المخالفة نهائياً من المملكة».

وأكد المتحدث أن الوزارة وضعت اشتراطات وأنظمة وتعليمات ملزمة للمنشآت تعمل على تنظيم بيئة العمل وتطويرها، مشيراً إلى أن الوزارة تقوم بجولات تفتيشية مكثفة للتأكد من التزام المنشآت والعاملين فيها بالأنظمة، وإيقاع العقوبات بحق المخالفين، ومن ذلك منع العامل من العمل نهائياً وترحيله من المملكة. ودعا المواطنين إلى الإبلاغ عن أي مخالفات أو تجاوزات عبر التواصل معها عبر الاتصال بـ 19911 أو عبر حساب خدمة العملاء في مواقع التواصل الاجتماعي @mol_care أو من خلال موقع الوزارة الإلكتروني على الرابط www.mol.gov.sa.

الحياة AL HAYAT

"الصحة": عقوبات على مخالفي تسعيرة الخدمات المقدمة إلى المرضى

المصدر: جريدة الحياة السبت 18 جماد ثانى 1437هـ - 27 مارس 2016م
http://www.alhayat.com/Articles/14689229

الرياض - الجوهرة الحميد

جددت وزارة الصحة تحذيرها إلى المنشآت الصحية الأهلية التي تخالف التسعيرة في الخدمات المقدمة إلى المرضى، ملوحة بعقوبات على من يثبت عليه ذلك. وجاء التحذير في أعقاب شكاوى مواطنين من ارتفاع أسعار تحاليل طبية تسمى «جينات تسلسلي ثلاثي» (مع الأب والأم)، لمعرفة الأمراض المسببة غير المعروفة للمريض، بسبب تفاوتها بين مستشفى وآخر.

وقال مواطن (تحتفظ «الحياة» باسمه): «لدي ابنة مصابة بقصور في النمو (نشرت الصحيفة عنها في وقت سابق)، وكنت أراجع بها المستشفيات لعلاجها، وكانت بحاجة إلى تحليل من 20 إلى 30 ألف جين»، مشيراً إلى أن كلفة التحاليل في أحد المستشفيات الأهلية في السعودية تقدر بـ 50 ألف ريال، وفي مركز آخر تبلغ كلفتها 38.500 ريال، وأكثر من 14 ألفاً في أحد المختبرات، في حين تبلغ قيمة التحاليل للأفراد في ألمانيا 11.500 ريال، وفي أميركا تبلغ 18.750 ريالاً».

وأضاف: «إن جميع المستشفيات الحكومية في السعودية، والخاصة ترسل طلب إجراء الاختبار إلى الخارج»، لافتاً إلى أن المشكلة لا تقتصر على ارتفاع الأسعار»، مبيناً أن الشخص الذي يرغب في إرسال عينة الدم من طريقه، كي يتجنب ارتفاع الأسعار، يقف أمامه عائق يتمثل في رفض المستشفيات والمراكز الطبية في السعودية منحه شهادة صحية للدم في حال إرسال العينة إلى الخارج بشكل فردي، ولا يُسمح بمرورها من جمارك الدولة الأخرى إلا بهذه الشهادة.

وأشار إلى أن حصوله على نموذج «شهادة صحية» يمكنه من إرسال جميع العينات إلى الخارج بسعر رمزي، مبيناً أن كلفة الشحن لا تتجاوز 750 ريالاً، فيما تبلغ كلفة حفظ الدم 70 ريالاً فقط، ولا تكلف عملية الحفظ للعينات والتغليف أكثر من ألف ريال. وأردف المواطن: «حاولت الاتصال بوزارة التجارة، لتقديم شكوى، وأبلغوني: أن ليس هذا من اختصاصهم. وتواصلت مع وزارة الصحة، وكانت إجابتهم: (لا يوجد تحديد لأسعار المختبرات الخاصة)».

إلا أن المدير العام لإدارة العلاقات العامة والإعلام في وزارة الصحة عصام زين العابدين توفيق، أكد تحديد أسعار الخدمات المقدمة إلى المرضى. وقال في تصريح لـ«الحياة»: «المادة السابعة من نظام المؤسسات الصحية الخاصة، تلزم هذه المؤسسات تقديم أسعار جميع خدماتها المقدمة إلى المرضى لإدارة شؤون القطاع الصحي الخاص في المنطقة أو المحافظة التي تتبع لها على شكل قوائم، تتضمن نوع الخدمة والسعر المقترح».

وأضاف توفيق: «تتم بعد ذلك دراسة تلك القوائم بناء على آلية استرشادية وضعتها الوكالة، ويتم تطبيقها على المناطق والمحافظات، وتعتمدها المؤسسة وتلزم بها»، مشدداً على أن من حقوق المرضى «الاستفسار عن سعر الخدمة قبل تقديم

العلاج، ومن حق المواطن أيضاً التقدم بشكوى عن مخالفات هذه التسعيرات للشؤون الصحية في منطقته». وأشار المدير العام لإدارة العلاقات العامة والإعلام في وزارة الصحة إلى أنه في حال ثبوت تجاوز المؤسسة للتسعيرة المعتمدة، تتم إحالتها إلى اللجان المختصة، للنظر في تلك المخالفة، وإصدار العقوبة المناسبة عليها بحسب النظام»، لافتاً إلى عدم وجود نظام، لنقل العينات خارج المملكة في الفترة الحالية.

"الخيزرانة" خيار "الأب العنيف" حين تخذله "اللغة"

المصدر: جريدة الحياة الجمعة 16 جماد ثانى 1437هـ - 25 مارس 2016م
http://www.alhayat.com/Articles/14670875

الدمام - شادن الحايك

في مجال منع ودفع الأذى والدفاع عن النفس، ابتكر الإنسان وسائل عدة ليتمكن من الدفاع عن نفسه، وربما للسيطرة على وضع «ما»، وتاريخ وسائل الدفاع طويل وممتد ولا يزال في تطور، بيد أن للحديث هنا منحىً آخر ودوافع أخرى. حرب على نطاق ضيق، في مكان لم يؤسس لحرب، «الحرب المنزلية»، وعلى رغم التأسيس لحيل وألاعيب على غرار «الحرب خدعة» في مجالات التربية الحديثة، إلا أن الأسلحة «البدائية» لازالت تستخدم في المنازل لأغراض مختلفة (التأديب، الردع، المنع)، وربما الإكراه.

أسلحة منزلية أطلق عليها «أسلحة السعوديين»، إلا أن وسائل الإعلام، وبخاصة المرئي منها، كشفت أن تلك الوسائل استخدمت ولازالت تستخدم على مستوى العالم، لتوافرها في كل منزل، ورخص ثمنها، وسهولة تناولها، تلك الأسلحة حُصرت في «الخيزرانة» وهي الأقل وجوداً في المنازل، والملعقة الخشبية، وعلاقة الملابس البلاستيكية، وأخيراً والأكثر شهرة «الزنوبة» ذائعة الصيت والأكثر قدماً في مجال الدفاع النسائي.

ويصنف سعوديون الأسلحة المنزلية بحسب فاعليتها، بين قصيرة وبعيدة المدى، والتي يتحكم فيها غالباً شدة غضب مستخدمها، وكان الأقرب مدىً أسلحة ذاتية بين الكف «ذي الخمسة عيار»، والقرصة ذات العيارين.

ويصف متابعون حال الأطفال الآن بـ«المهزوز وغير المتماسك». وأكدوا «تربينا على الضرب، ولم نخرج بأزمات نفسية كما هو الحاصل مع هذا الجيل». بدوره، أكد الاختصاصي في مجال العلاقات العامة والإعلام تيسير المفرج في تصريح لـ«الحياة»، «الطفل الآن وقبل ٣٠ سنة هو الطفل ذاته، الذي يتعرض للضرب ويؤثر فيه نفسياً، الفارق الآن أن التأثر علني، أما في السابق كان الأمر مكبوتاً، والثقافة الإيجابية طاغية، فكان الطفل يحظى بتعزيز إيجابي حتى لا يُظهر جانبه الأضعف، مثال أن يقال له: «أنت قوي»، «أنت رجل»، وكنا نرى شواهد ماثلة أمامنا، لم يتغير المحيط، وإنما اختلفت طريقة التعزيز والدعم، وخصائص الطفل لم تتغير وإنما تغيرت المؤثرات، وأجزم أن ثقافة المواطن الصحافية حدت من كثير التصرفات الاجتماعية، التي كنّا نمارسها تحت غطاء ستر البيت».

وحول الأدوات المستخدمة للضرب في المنزل قال: «بطبيعة الحال الأم والأب يستخدمون الأدوات الأقرب لهم، «الخيزرانة» لها تاريخ وإرث ثقافي، كانوا يستخدمونها في رعي الحيوانات وتظل موجودة في اليد، وأدوات المطبخ هي للأم». مؤكداً «مبدئياً هل لا يحق لكل أب أن يضرب ويؤدب ابنه؟ علينا التفريق من خلال المشاهدة، هل هي عفوية للتأديب أو أنها متعمدة». وأضاف «الجيل الحالي جيل ثورة التقنية، ومع ما يحصل يستغل الأبناء ذلك، طفل اليوم أكثر وعياً، ويعرف ما الذي يعتبر مصدر تأثير على الأب والأم والمدرس، فيستخدم وسائل التواصل والتكنولوجيا، حتى إن كان ضد والديه، وقد يكون بشكل غير مباشر وحسن نية أو من باب التجربة».

وحول بناء الأنموذج المؤثر في المحتوى المنقول، أوضح المفرج «أن يكون اجتماعياً، وفي سياق قصصي، وأن يلامس قضيةً، وأن يكون عفوياً وقصيراً، تلك العناصر إن توافرت في مادة مرئية تكون مؤثرة وقابلة للانتشار».

الحياة
AL HAYAT

"التأمينات": نعارض التقاعد المبكر.. وليس في يدنا إلغاؤه

المصدر: جريدة الحياة الجمعة 16 جماد ثانى 1437هـ - 25 مارس 2016م
http://www.alhayat.com/Articles/14657786

أكدت المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية معارضتها التقاعد المبكر، معددة سلبيات عدة له. وأكدت أنها رفعت تقريراً بمرئياتها إلى الملك، إلا أنها أكدت أنها «جهة تنفيذية وليست تشريعية»، مبينة أنها لا تملك حق تعديل أو الغاء أي من حقوق المشترك التي أقرها نظام التأمينات الاجتماعية، والذي أجاز للمشترك الذي لم يبلغ سن الـ 60 وتوقف عن أداء العمل الخاضع لأحكام النظام الحصول على معاش التقاعد المبكر، متى بلغت مدة اشتراكه 300 شهر على الأقل.

وقال المتحدث باسم «التأمينات الاجتماعية» عبدالله العبدالجبار في بيان صحافي اليوم (الخميس)، حول ما تم تداوله في الآونة الأخيرة من اخبار عن توجه المؤسسة إلى إلغاء التقاعد المبكر من نظام التأمينات الاجتماعية: «إن المؤسسة عندما طرحت موضوع التقاعد المبكر، وأنه يشكل عبئاً مالياً على الصندوق التقاعدي؛ فإن ذلك ورد ضمن تقريرها السنوي المرفوع للمقام السامي، لتؤكد على مبدأ الشفافية والمسؤولية في إيضاح حقيقة ما قد تتعرض له صناديق التقاعد من أعباء مالية مستقبلية تتحملها الأجيال المقبلة، إذا لم يتم الاستعداد والعمل على دراسة الحلول المناسبة لها».

وأوضح العبدالجبار أنه تم التركيز على جانب التقاعد المبكر عند طرح الموضوع إعلامياً، بناء على ما أظهرته نتائج الدراسات حوله، والتأثير السلبي المالي لأحكام التقاعد المبكر على نظام التأمينات الاجتماعية، وأنه يشكل «عبئاً مالياً» على الصندوق.

وأبان المتحدث باسم «التأمينات الاجتماعية» أن نسبة معاشات المتقاعدين مبكراً تتجاوز حالياً 63 في المئة من إجمالي المعاشات الشهرية التي تصرف، والبالغة نحو 1.4 بليون ريال شهرياً، بينما لا تتجاوز نسبة المستفيدين من التقاعد المبكر 34.2 في المئة من اجمالي المتقاعدين.

وقال عبدالله العبدالجبار: «إن التأمين الأجتماعي يقوم على مبدأ اساسي وسام، وهو حماية الشخص من الحاجة عندما يصبح غير قادر على العمل، بسبب الشيخوخة أو المرض، وحماية أفراد عائلته بعد وفاته. والتقاعد المبكر يخالف هذا المبدأ، ويعتبر استثناء في هذه الأنظمة، وهو مضر في صناديق التقاعد، وغالبية دول العالم لا يوجد فيها ما يعرف بالتقاعد المبكر، بل تتجه إلى زيادة سن التقاعد».

وأضاف العبدالجبار: «إن الاشتراكات التي يتم تحصيلها خلال 24 سنة لا تغطي معاشات صاحب التقاعد المبكر إلا لفترة محدودة. وستتحمل الأجيال المقبلة عبء سد الفجوة التمويلية الناتجة من دفع معاشات التقاعد المبكر غير المغطاة»، مشيراً إلى أن الاستنتاجات السريعة وغير دقيقة في مثل هذه الأمور تتسبب في إثارة البلبلة في أوساط المشتركين في نظام التأمينات في شكل خاص.

بعد زيارته لمستشفيات الحد الجنوبي

الدخيّل: تلبية حقوق المرضى أولوية وزارة الصحة

المصدر: جريدة الرياض الاحد 18 جماد ثانى 1437هـ - 27 مارس 2016م
http://www.alriyadh.com/1141049

جازان - رؤى مصطفى
أكد المشرف العام على الادارة العامة لحقوق وعلاقات المرضى بوزارة الصحة د. عبدالعزيز الدخيل على حرص الوزارة في متابعة سير العمل بمستشفيات منطقة جازان خصوصاً المستشفيات الحدودية منها.
موضحاً بأن الوزارة تسعى جاهدة لتلبية كافة احتياجات هذه المستشفيات من كوادر طبية وأدوية ومستلزمات طبية.
وبيّن الدخيل خلال زيارته لمنطقة جازان للاطمئنان على سير العمل وجاهزية مستشفيات المنطقة عامة والمستشفيات الحدودية خاصة، والتعرف على المعوقات والصعوبات التي تواجه العاملين بها، بأن الزيارة تأتي بناء على توجيهات وزير الصحة للتأكد من جاهزية المستشفيات، وعدم وجود أي نواقص في الكوادر الطبية أو الأدوية والتجهيزات الطبية، مؤكداً أهمية التواصل مع المرضى ومقدمي الخدمة للاستماع لملاحظاتهم ومقترحاتهم.
من جانبه ثمّن مدير عام صحة جازان د. محمد العبدالعالي، جهود الإدارة العامة لعلاقات وحقوق المرضى والخطوات التطويرية التي تقوم بها في سبيل تحقيق الجودة في الخدمة الطبية المقدمة للمرضى، مقدماً شكره للمشرف العام على علاقات وحقوق المرضى بالوزارة د. عبدالعزيز الدّخيل على وقوفه على العمل المقدم في هذا المجال الحيوي.

عضو تحذر من انتشار المرض النفسي واختفائه تحت غطاء الموروث الثقافي

شوريون يطالبون بمستشفيات محورية ومراجعة أنظمة السلامة ومكافحة العدوى

المصدر: جريدة الرياض السبت 17 جماد ثانى 1437هـ - 26 مارس 2016م
http://www.alriyadh.com/1140776

الرياض - عبدالسلام البلوي
حذرت وفاء طيبة عضو مجلس الشورى من خطورة انتشار المرض النفسي في المملكة، واختفائه تحت غطاء الموروث الثقافي الذي يربط المرض النفسي بالعيب وقالت إن التقدم الحاصل في مجال خدمات الطب النفسي في المملكة بطئ وبعيدا جدا عن الكفاية، حتى أن اللائحة التنفيذية لنظام الرعاية الصحية النفسية لم تصدر إلا قريبا رغم صدور النظام قبل قرابة السنتين، لافتة إلى الإحصائيات العالمية أثبتت أن أكثر الأمراض أثرا على الناتج الوطني هي الأمراض النفسية.
طيبة تطالب بلائحة للمرضى النفسيين لحماية حقوقهم المدنية والمالية والعمل والمسكن

وأشارت طيبة في مداخلة مكتوبة على التقرير السنوي لوزارة الصحة للعام المالي 351436إلى طول قوائم الانتظار وتكدس المرضى في 21 مجمعا ومستشفى للصحة النفسية وعلاج للإدمان، متسائلة عن مستوى وخدمات 99 عيادة ملحقة للأمراض النفسية في المستشفيات الحكومية العامة وعددها 270 غير المستشفيات الخاصة، مؤكدة خلو معظم هذه المستشفيات من الأقسام النفسية المتكاملة بأجنحة التنويم النفسية الكافية، مما يجعل الخدمة ليست قريبة من المريض ولا موزعة توزيعا عادلا، وغير مكتملة الرعاية.

الأسمري: سجل طبي إلكتروني لكل مواطن للحد من فداحة الأخطاء المؤدية لوفاتهم

وتؤكد طيبة التوجه الصحي العالمي نحو دمج الرعاية النفسية ضمن مرافق المستشفيات العامة، مشيرةً إلى الدراسات بينت أن تحديد 5% من الأسرة في المستشفيات لتنويم المرضى النفسيين كمعيار عالمي، كفيل بأن يرفع من مستوى الخدمة ويجعلها في متناول عدد أكبر منهم، معتبرةً أن الجمع في مستشفيات الأمل بين المرضى النفسيين والمدمنين «مشكلة في حد ذاته»، مطالبة بأخذ نظرة المجتمع في الاعتبار وقالت» هذا الجمع في الواقع يزيد من تعميق النظرة المجتمعية السلبية بالنسبة للمرض النفسي في حالة مجتمعنا».

الشراري يقترح استقطاب الكفاءات للعمل الجزئي لتخفيف معاناة مرضى الشمال

ودعت طيبة إلى ضرورة تأهيل السعوديين في هذا المجال الطبي وشراكة الصحة مع الشؤون الاجتماعية وغيرها من الجهات الحقوقية، لبناء لائحة لحقوق المرضى النفسيين تعتبر تكميلية للائحة حقوق المرضى، لتشكل إطارا قانونيا للتعامل مع قضايا مهمة في حياة المريض النفسي، مثل احتواء المجتمع للمريض النفسي، وحماية حقوقه المدنية، والمالية، وحقوقه في مجالات أخرى مثل التعليم والعمل والمسكن، وهي حقوق خارج الإطار العلاجي التأهيلي للمريض النفسي التي يغطيها النظام، ولا يغطي غيرها.

الأحمدي توصي بتفعيل اقتصاديات الرعاية الصحية لترشيد الموارد واحتواء التكاليف

من جهته عاتب عضو الشورى عوض الأسمري وزارة الصحة على عدم تجاوبها مع طلب لجنة الشورى الصحية المتكرر لحضور مندوبيها للمجلس وقال إن ما أوردته الوزارة من أعذار يقع في صلب عملها ولا يعطيها أي عذر في عدم كتابة التقرير على الوجه المطلوب وعدم حضور الوفد.

وأكد الاسمري أن معظم المستشفيات في المناطق النائية المراكز والمحافظات وخارج المدن الكبرى لا ترقى إلى أن تكون على مستوى بعض المستشفيات الصغيرة المنشأة في المدن الكبيرة، وقال «هدر كبير أن يكون لديك عدد كبير من المستشفيات التي لا تستطيع أن تستقبل كثير من الحالات المرضية»، مقترحاً إنشاء مستشفى محوري يحوي على معظم التخصصات الدقيقة، كي يتم التحويل من المستشفيات المجاورة، مع دراسة حالة هذه المستشفيات وتوفير الخدمات اللازمة لها حسب المواصفات العالمية والاهتمام بإيجاد جميع التخصصات في المركزية منها.

واقترح د. الأسمري عبر توصية له على تقرير الصحة، تبني الوزارة لإصدار السجل الطبي الإلكتروني لكل مواطن بحيث يضم معلومات الشخص ويسمح لجميع المستشفيات أو المراكز الصحية بالاطلاع على ملف المريض عن طريق البصمة أو أي أوراق ثبوتية أخرى ذات موثوقية عالية، وهذا سوف يخفف من ارتكاب بعض الأخطاء الفادحة والتي قد تؤدي إلى وفاة المريض.

وطالبت د. حنان الاحمدي بتفعيل مبادئ اقتصاديات الرعاية الصحية لتقويم السياسات الصحية وقياس كفاءة الخدمات الصحية وترشيد استخدام الموارد واحتواء التكاليف في القطاع الصحي معللةً توصية لها في هذا الشأن بتركز الجهود في مجال الاقتصاد الصحي على التوعية والتدريب وإغفال التطبيق لهذا الفرع المهم إضافة إلى تزايد الإنفاق الصحي في المملكة وتعثر المشروعات الصحية والهدر وحتمية اتخاذ إجراءات فاعلة لترشيد استخدام الموارد واحتواء التكاليف، وأيضاً ضعف عدالة التوزيع الجغرافي للخدمات الصحية بين مختلف مناطق المملكة، وتغيير أولويات السياسة الصحية مع تغيير القيادات بدون إجراء تقييم فعلي لأثر هذه السياسات ومدى فاعليتها، وزيادة الاهتمام بتنمية الموارد المالية وبتحويل العبء المالي لم يواكبها اهتمام فعلي بقضايا ترشيد ومراجعة استخدام الموارد الاقتصادية المتاحة للقطاعات الصحية.

وعبر توصية ثانية على تقرير الصحة للعام المالي 351436 دعت الأحمدي إلى مراجعة منظومة سلامة المرضى ومكافحة العدوى في المستشفيات بما في ذلك معايير الأمن السلامة وإجراءاتها، وقالت «رغم وجود أدلة إجرائية للأمن والسلامة ومكافحة العدوى وسلامة المرضى إلا أن الحوادث المتكررة تؤكد وجود خلل في التطبيق أو الالتزام كما أن تقارير الدفاع المدني تشير إلى عدم مطابقة معايير السلامة في بعض المنشآت الصحية مما يحتم مراجعة ذلك».

من جانبه نقل د. حامد الشراري لمجلس الشورى معاناة مرضى المناطق الشمالية مقترحاً الحلول الممكنة من وجهة نظره لمعالجة معاناتهم المستمرة وقال إن الزائر للمنطقة الطبية في العاصمة الاردنية عمان - في ظل غياب الأرقام الإحصائية

- يرى كثرة السعوديين هناك للعلاج الذي يُعزى لتأخر مواعيد المرضى في مستشفيات المملكة التخصصية والمرجعية بسبب كثرة المحولين لها مع قلة عدد الأسرّة، مما يضطرهم للذهاب للأردن رغم كلفتها العالية التي تجبر البعض للاقتراض لتدني دخلهم وإثقال كاهلهم وعوائلهم بالديون.
ويرى الشراري إمكانية الاستفادة من الكفاءات الطبية الأردنية عالية المستوى في رفع المستوى الصحي والطبي للمناطق الشمالية التي تعاني من صعوبة في استقطاب الكفاءات الطبية المتميزة والحفاظ عليها وقال» قد تعالج هذه الصعوبات من خلال وضع الآليات الكفيلة باستقطاب تلك الكفاءات للعمل بصورة جزئية أو بزيارات دورية لمستشفيات الشمال لتقديم الخدمة الطبية والاستشارية لمرضى الشمال، حتى تكتمل مدينة الأمير محمد بن عبدالعزيز الطبية لخدمة مناطق الشمال وتؤدي دورها المطلوب كما هو مخطط له»، مشيراً إلى قضية أخرى تؤرق المرضى ومرافقيهم المحولين للمستشفيات المرجعية وتزيد من معاناتهم، تبدأ بعد حصول المريض على اول زيارة للطبيب المعالج في بعض المستشفيات المرجعية، وهي سلسلة من الزيارات او المواعيد التي قد تمتد لأكثر من سنة والتي من الممكن تقليص عددها للمريض خاصة للأمراض غير المستعصية، من خلال اعادة النظر في الالية الادارية للمواعيد المتبعة حاليا، مستفيدة من وسائل التقنية والخدمات الالكترونية والتطبيقات على الاجهزة الذكية.

تبناه فرع الجمعية الوطنية للمتقاعدين بالرياض

مشروع تنموي تكافلي للمتقاعدين.. منهم وإليهم!

المصدر: جريدة الرياض السبت 17 جماد ثانى 1437هـ - 26 مارس 2016م
http://www.alriyadh.com/1140797

إعداد: عادل الحربي
معظم الأفكار قد تكون في بدايتها حالمة، والإنجاز قد يكون عند انطلاقته مشكوكا في تحقيقه، وكما قيل اذا كنت قادر على أن تحلُم فانت قادر على أن تُنجز، ونحن نضع هذا الحلم بين أيدي المتقاعدين وأيدي أصحاب القرار في صناديق التقاعد وأجهزة الدولة مجتمعة خصوصاً مجلس الاقتصاد والتنمية، لتتم دراسة إمكانية تحقيقه.
طال الحديث وتشعب مؤخراً في ما يتطلع اليه المتقاعدون من صندوقي التقاعد دون أن تظهر مبادرات حقيقية للمتقاعد سواء في الخدمات التي تقدم له أو في برامج تعينه على معيشته، وعدم الاهتمام بطرح معاناته التي تتمثل في عدم إمكانية تعايشه مع معدلات التضخم التي أصبحت تثقل كاهل من لا يعرف زيادة في راتبه.
لعل الوقت قد حان ليتولى المتقاعد أمره بنفسه ويخلق من المعدوم معلوما ومن الحاجة كفافا وغنى، وحتى نفكر خارج الصندوق لنحصل على هدفنا فسنعتمد على أن عدد المتقاعدين 800 الف موزعون بين النظامين وهم اكثر، وسنقسمهم لفئات فالأولى من تقل رواتبهم التقاعدية عن 3000 ريال هم 45 % وعددهم 360 الف متقاعد، والثانية من تقل رواتبهم عن 5000 ريال هم 25 % وعددهم 200 الف متقاعد، والثالثة من تقل عن 10000 ريال هم 15% وعددهم 120 الف متقاعد، والرابعة من تقل عن 15000 ريال هم 10% وعددهم 80 الف متقاعد، والخامسة من يتجاوز 15000 ريال 5% وعددهم 40 الف متقاعد.
وسنفترض كذلك أن الدولة ستدعم هذا المشروع التنموي التكافلي بالشراكة مع المتقاعد وبمثل ما سيساهم به ولن نطلب اكثر من ذلك لكي نحقق مبدأ التكافل وسيدخل القطاع الخاص في هذا المشروع بحصة مماثلة انطلاقاً من المسؤولية الاجتماعية التي يحرص أن يؤديها للمجتمع.
وحتى يتم ذلك فإن المساهمة ستكون الزامية على المتقاعد مثلما كانت في سنوات الخدمة كي يحصل على راتب تقاعدي ولن ترهقه كما سبق بل قد لا يشعر بها وسنترك للفئة الأخيرة الرغبة في زيادة مبلغ الاستقطاع التكافلي لأنه سيأتي من باب الاستفادة مما سيتحقق من جراء هذا المشروع ومن باب المسؤولية الاجتماعية التي يراها واجبة التنفيذ. ويمكن اختصار ذلك بافتراض المساهمة بأكثر من رقم كما يلي:

ولعل الصورة أصبحت واضحة كيف نصنع من الريالات اذا اجتمعت المليارات وكيف سيكون من خلال ذلك قفزة في خدمة المجتمع ورفاهيته وكيف سندير مع المتقاعد ثروته ونحقق الفائدة له في مشروعات تصب في مصلحته مثلما سيأتي لاحقاً. قد يطلق ذلك بعدد من الصور والأساليب وقد ينفذ على مراحل تبدأ بالمتقاعد من القطاع الخاص ثم الدولة أو قد يجزأ على ثلاث لتكون حصة المتقاعد الثلث وكذلك الدولة والقطاع الخاص، وقد يطلق لهذا المشروع برنامج خاص يلحق باي من الجهات التي فيها سهولة حركة وعدم وجود بيروقراطية عند اتخاذ القرار، أو يشكل لهذا البرنامج التكافلي المجتمعي والإنساني هيئة مستقلة. لأنه سينمو نمواً يفوق التوقعات وستتوسع أعماله وتكثر خدماته وبرامجه وفعالياته، بل إن حياة المتقاعد بهذه الريالات اكثر رفاهية من اكثر ممن هم على رأس العمل وسيكون التقاعد بدلا من كونه شبحا للموظف ليصبح حلما سواء كان مبكرا أو بقوة النظام المدني والعسكري وحتى لموظف القطاع الخاص، وسنرى نتائجه ربما في فترة وجيزة جداً، وسيكون اهم مبادرة اجتماعية بالاشتراك بين الدولة والمواطن والقطاع الخاص لوضوح رؤيتها للمستقبل.

إن هذا المشروع والبرنامج الوطني المجتمعي اذا أخذناه في افتراضه الثالث فسيحقق اكثر من 355 مليون ريال سنوياً في حال انه اطلق من المتقاعدين فقط وسيحقق اكثر من 700 مليون إن اطلق بالمشاركة مع الدولة وسيتجاوز المليار إن اطلق بالشراكة مع القطاع الخاص، وهذه المبالغ ستخصص إلى اطلاق العديد من المشروعات والبرامج الاجتماعية والتأهيلية والترفيهية فالمتقاعد لا يعرف أين يقضي وقت فراغه وكيف يستثمر خبراته وأين يمارس هواياته، ولا شك أن لهذا البرنامج التكافلي الذي يسوق اليوم كفكرة ونتطلع أن نراه غداً على الواقع وقد اصبح مشروع وطنياً بعد استكمال ما يحتاجه من تطوير ولوائح وأنظمة تتزامن وتتوافق مع نظام مجلس الوزراء للجمعيات والمؤسسات الاهلية ومع لائحته التنفيذية وتوجهات وزير الشؤون الاجتماعية التنموية، ومرجعيات فوائد ومنافع لمعشر المتقاعدين الحاليين والقادمين ومنها:

أولا / اطلاق مراكز اجتماعية على عدة فئات أو توزع توزيعاً جغرافياً وتنشأ في المدن والمحافظات والمراكز وتشمل صالات رياضية متكاملة وديوانيات وصالات أفراح وعيادات طبية أولية ومكاتبات للقراءة وسوبرماركت ومطاعم.

ثانياً / استقطاب شركات التأمين الطبي لتتولى تشغيل العيادات وتخفيض قيمة الوثيقة التأمينية طالما كان عدد المتقاعدين كبيرا والمبالغ المتوفرة كذلك كبيرة بالتكافل الثلاثي وقد تقسم المملكة إلى قطاعات وكل شركة تتولى قطاع بالكامل.

ثالثاً / بعد تلمس احتياجات المتقاعدين ومتطلباتهم من خلال الدراسات الاجتماعية التي يتولاها أخصائيون اجتماعيون بالمراكز فانه بالإمكان اطلاق صندوق للتكافل الاجتماعي يمنح مساعدات وقروضا بدون فوائد وحسب حالة المتقاعد.

رابعاً / ومن هذه المبالغ المالية التي تتراكم كل عام سنخلق وظائف جديدة لأبناء المتقاعدين لإدارة تلك المراكز ونخلق الولاء لهم مثلما خلقناه للآباء، كذلك توفير وظائف للمتقاعدين الراغبين في الوظيفة وهم قادرين عليها وخبراء بها.

خامساً / إعادة تدوير الخبرات للاستفادة منها في الاستشارة والتدريب ومنحهم مكافآت على ما قدموا ونستفيد من الاستشارة في تنمية موارد البرنامج فالكثير من الأجهزة الحكومية تستورد الاستشارة بأغلى الأثمان وهي موجودة باقلها.

سادساً / ومن هذا البرنامج نستطيع تشجيع الأسر المنتجة المتقاعدة واحتضانهم في الأقسام الخاصة بالمتقاعدات إن كانوا نساء أو منح الأفضلية للراغبين من المتقاعدين في بعض أقسام المركز التي تصلح للاستثمار، مع المساهمة في تشجيع ومنح الأسر المنتجة بعض التسهيلات والقروض التي تنقلهم من الرعاية إلى التنمية ومن الاحتياج إلى الإنتاج وبذلك نضمن عجلة العطاء مستمرة في العمل ونرفع الطبقة المحتاجة في المجتمع ونعينهم على الكسب الحلال وثقافة لا للتقاعد.

الأفكار التقليدية لا تصنع نتائج تتوافق مع معطيات العصر السريع التحول والتغيير، والانفجار السكاني الهائل يجعلنا نبحث عن الجديد من الطرح لعلنا نستطيع أن نحقق طموحات المجتمع وطموحات الدولة التي جعلت الإنسان محور أهدافها والباعث لخططها القصيرة والاستراتيجية، ونحن نطمح في المزيد من طرح الأفكار التي نجزم أنها ستجد من يدرسها لان الهدف الذي اصبح الجميع يتنافس عليه هو تحقيق توجيهات القيادة الحكيمة في خدمة الشعب، كما نتطلع أن تؤخذ الفكرة وتقدم أسباب نجاحها، ولا يخفى على ذي لب أن المتقاعدين الآن تجاوزوا المليون نسمة في النظامين ونستقبل سنوياً اكثر من 80 الف متقاعد في النظامين واحتياجاتهم تتزايد وتطلعاتهم ترتفع والمحتاج قد لا يستطيع تقدير الأمور كما يجب أن تكون ولا يدرك إن معالجة بعض الأمور التي يراها من وجهة نظره سهله أنها تحتاج إلى مليارات وتؤثر على خطط الدولة وكذلك خطط وزارات ومصالح أخرى، بل إن بعض الاحتياجات لا يمكن أن تتم لأنها لم يحصل عليها من هو على راس العمل فكيف بمن تقاعد واستراح ولكن تظل مطالب للمتقاعدين تطرح لثقتهم في وطنهم ومحبتهم له.

وهذا المشروع التنموي التكافلي للمتقاعدين سيحقق ما يحتاجه المتقاعد ويساعد الدولة على خدمة فئة إجتماعية مستحقة، كما أن مشاركة القطاع الخاص تأتي تأكيدا على بناء ثقافة المسؤولية الاجتماعية الحقيقية لديها وإيمانها الكامل بها فمساهمات بعض كيانات الأعمال في برامج المجتمع تسجل لهم بمداد من نور وتذكر فتشكر لهم ولا يزال المجتمع ينتظر

المزيد ومحتاج إلى وقفاتهم التي نعلم أنها مؤكدة قبل أن نبدأ بهذا البرنامج التنموي التكافلي والذي سيصبح رمزاً للاهتمام بالفئة الغالية ونتوقع التنافس فيما بينها لخدمة هذا البرنامج الإنساني المجتمعي.
وقد تبنى فرع الجمعية الوطنية للمتقاعدين بالرياض هذا الاقتراح المقدم من عضو الجمعية الأستاذ فهد بن أحمد الصالح، حيث أهاب مدير الفرع الدكتور علي السلطان بمعالي وزير الشؤون الاجتماعية الدكتور ماجد بن عبدالله القصبي ان يتبنى هذا المشروع التنموي التكافلي الواعد، مشيراً إلى أن معاليه بما وهبه الله من افكار نيرة وقدرات وخبرات تؤهله لتسويقه لدى الجهات الحكومية ورجال المال والأعمال.
سن التقاعد وصناديق المعاشات
ثلاثة وسبعون عاماً مضت من صدور اول نظام للتقاعد في المملكة العربية السعودية واليوم يحتدم النقاش خوفاً على صناديق التقاعد من الإفلاس. ويوم صدور نظام التقاعد عام 1364ه كان متوسط الاعمار في المجتمع السعودي 59 عاماً بحسب احصائيات الأمم المتحدة يوم ذاك. في الوقت الحاضر ارتفع متوسط الاعمار في المجتمع السعودي كما تشير بعض الاحصائيات الى 76 عاماً فزاد بذلك متوسط الاعمار الافتراضية بعد التقاعد مما رفع التخوفات من الإفلاس لدى مؤسستي التقاعد والتأمينات في المملكة.
ولجأت هاتان المؤسستان في البحث عن الحلول الى جهات عدة منها مجلس الشورى الذي في تداوله للمشكلة قدم بعض المقترحات من خلال لجانه دون الوصول الى حلول ناجعة. ومن مقترحات المجلس رفع نسبة الاشتراك على الموظف والموظفة بدرجة اخف على الموظف والعامل من صاحب العمل.
المقترح الثاني رفع سن التقاعد المبكر الاختياري وسن التقاعد الالزامي بقوة النظام عند بلوغ سن الستين. والى تاريخه لم يتوصل المجلس ولا غيره الى قرار قاطع بأي من زيادة نسبة الاشتراك او رفع سن التقاعد. وبقيت الصناديق محفوفة بهواجس الإفلاس.
وكنت قبل 14 عاماً اجريت بحثاً وزميل لي في معهد الإدارة العامة بعنوان "المتقاعدون في المملكة العربية السعودية: دراسة أوضاعهم وإدارة خدماتهم والاستفادة من خبراتهم"، وفي البحث توصل الباحثان الى عدة أمور منها التركيز على تنمية موارد صناديق التقاعد قبل ان تصل الى ما وصلت اليه من ضعف ارصدتها.
ومنها أيضاً مراعاة أحوال الموظفين والعاملين بعد التقاعد. وثالث الأمور من منظور الباحثين تثبيت حقوق الانسان في التمكين من العمل ما دام قادراً. واربعها تفادي الهدر الاقتصادي الناتج عن إحالة قوى العمل الى الاستغناء عن عطائها وهي قادرة على ذلك وقد صرف عليها من المال العام ما صرف في التعليم والتدريب واكتساب الخبرات وتطوير المهارات والمجتمع بأسره بحاجة الى ذلك.
الباحثان لا شك يدركان ان المخططين والمنظمين والمسؤولين عن تسيير دفة العمل في البلاد يعلمون الكثير عما نطرحه ونتحدث عنه ولكن ضغط الحاجة الى توظيف الشباب الباحثين عن العمل شل لربما من درجة القناعة لدى المعنيين بأهمية رفع سن التقاعد وانه واحد من اهم الحلول خصوصاً لتنمية موارد صناديق التقاعد. ولهؤلاء نقول إن الإبقاء على سن التقاعد كما كان في السابق قد يكون حل جزء في المنظور القريب جداً ولكنه حل معزول عن المتغيرات الديموغرافية والاقتصادية التي تحدث في كل المجتمعات وتحل عندئذ بما يتناسب معها من التغييرات لتفادي الكوارث التي قد تنتج لا سمح الله من افلاس صناديق المعاشات كما يحصل في بعض الدول.
المجتمع السعودي مجتمع نام ومتحرك وهو من المجتمعات الشابة. ومن الملاحظات ان اعداد المتقاعدين من القطاع العام بين الفترتين عام 2005 – 2014م قد تدرجت من قرابة ثلاثين ألف الى واحد وخمسين الف متقاعد يقابل ذلك اعداد الملتحقين بالصف الأول ابتدائي لعام 1435ه وقد بلغ 345 ألف طالب وطالبة. كل هؤلاء سيتخرجون من الثانويات والجامعات ويبحثون عن الوظيفة. وان الوظائف الشاغرة عن المحالين الى التقاعد لا تكفي الا للقليلين من الشاب. ولذا لا بد من التركيز على سرعة تشغيل المدن الصناعية وإيجاد مشروعات اقتصادية صناعية عملاقة لتوليد وظائف تغطي احتياجات الأجيال الحالية والقادمة.
وما نرمي إليه يمكن ان يلخص بالنقاط الخمس التالية:
1- ادخال البدلات التي يتسلمها الموظف او العامل ضمن حسميات التقاعد وهذا أمر من شأنه تنمية موارد الصناديق ومن شأنه أيضا احداث نوع من التوازن بين المرتب الذي يتسلمه الموظف والمعاش الشهري بعد التقاعد. وهذا النمط من التأمين الاجتماعي موجود في بعض دول غرب أوروبا وتأخذ به دولة الكويت في الوقت الحاضر.
2- توافقاً مع ارتفاع متوسطات الأعمار يحسن أن:
أ- يرفع سن التقاعد المبكر الى 25 عاماً
ب- يرفع سن التقاعد للموظف المدني الى 65 عاماً.
ت- يرفع سن أعضاء هيئة التدريس في الجامعات الى 70 سنة ومثل ذلك موجود في اليابان وغيرها
ث- بالنسبة للعسكريين يضاف الى سن تقاعدهم الحالي 4 سنوات بحسب رتبهم.

3- دمج المؤسسة العامة للتقاعد والمؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية في مؤسسة واحدة تحت ضمانة الدولة كما هي الحال بدولة الكويت وذلك لتخفيف ضغط المصروفات على صناديق التأمين
4- إيجاد برنامج عمل او كادر وظيفي من قبل وزارة الخدمة المدنية للعاملين بعد التقاعد بحيث يحسم 5% من أي متقاعد تتاح فرصة العمل بعد التقاعد هذه النسبة لصالح صندوق التقاعد
5- إيجاد صندوق ادخار ملزم لموظفي الدولة والقطاع الخاص تديره المؤسسة العامة للتقاعد – المقترح انشاؤها بعد توحيد المؤسستين – ويكون الاسهام في برنامج الادخار في حدود 2% من المعاش ويتاح المجال لمن يرغب بتوفير اكثر من هذه النسبة. وتعاد والمدخرات بأرباحها للمدخر عند تقاعده. ومن شأن هذه المدخرات أولاً الاسهام في تمويل المشاريع الوطنية التنموية وثانياً الاسهام برفاهية الموظف بعد التقاعد وقد تكون داعماً لبداية مشروع عمل يقوم به المستفيد بعد تقاعده وبالله التوفيق.

محاضرة عن «الطاقة الشمسية» في فرع الرياض

أقيم يوم الثلاثاء 1437/5/28 في ديوانية فرع الجمعية الوطنية للمتقاعدين بالرياض محاضرة القاها الدكتور عبدالسلام عبدالله الرويشد احد منسوبي المؤسسة العامة لتحلية المياة المالحة بعنوان الطاقة الشمسية ومستقبلها في المملكة.

وقد تحدث المحاضر عن أهمية موقع المملكة بالنسبة للحزام الشمسي، وصور الطاقة المتجددة وخصائصها ومميزاتها، واقسام الطاقة وامكانية تحويل الاشعاع الشمسي الى طاقة كهربائية، وكيفية عمل الواح الخلايا الكهروضوئية لتحويل ضوء الشمس مباشرة الى كهرباء بتيار مستمر.

وفي ختام المحاضرة ابدى المحاضر تفاؤلا كبيرا لمستقبل الطاقة الشمسية واستخداماتها في المملكة، ثم دار حوار حول موضوع المحاضرة وأجاب الضيف على أسئلة الحضور.

شريط الأخبار

- اعتمد معالي وزير الشؤون الاجتماعية اللائحة التنفيذية للجمعيات والمؤسسات الخيرية يوم الاحد الحادي عشر من شهر جمادى الآخرة.

وكانت الوزارة قد أتاحت اللائحة على موقعها الإلكتروني لمن لديه أي ملاحظات او اقتراحات للتعديل، حيث وجدت هذه المبادرة ترحيباً من منسوبي الجمعيات والمؤسسات الخيرية مقدرين لوزير الشؤون الاجتماعية ذلك.

- كشفت المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية عن عزمها إيقاف اشتراك «التأمينات الاجتماعية» للأجانب المغادرين لأكثر من شهر، وإعادته فور عودتهم للمملكة، مبينة أنه لم تصدر بعد آلية هذا الإجراء، وأن التنسيق قائم مع وزارة الداخلية، إلا أن أعداد الوافدين كبيرة، ما يتطلب ربطاً آلياً يحتاج إلى وقت.

- أكد مساعد محافظ المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية للشؤون التأمينية عبدالعزيز بن هبدان الهبدان حرص المؤسسة على التكامل مع القطاع الخاص وأصحاب العمل، وأن تكون العلاقة بين الطرفين واضحة فمهمتنا هو تسهيل الظروف لدعم القطاع الخاص لتحقيق النجاح، ولذلك اعتمدنا نظاما آليا يوفر على المشترك والمستفيد الكثير من الجهد والوقت.

وقال الهبدان الذي تحدث ضمن "برنامج" تمكين احد برامج مجلس شابات الأعمال بغرفة الشرقية إن المؤسسة أحدثت تطويرا واسعا في خدماتها الموجهة لمشتركيها والمستفيدين منها، والبالغة 56 خدمة، حتى بات النشاط الالكتروني يحتل 94% من عمليات المؤسسة.

- أعلنت المؤسسة العامة للتقاعد عن رغبتها بطرح أراض بمساحة أكثر من 3.7 ملايين متر مربع للبيع بمدينتي (الرياض وجدة).

وأوضحت مؤسسة التقاعد على موقعها الإلكتروني أن الأرض الأولى تقع في طريق الملك فهد بحي الصحافة بمدينة الرياض ومساحتها 30 ألف متر مربع، والأرض الثانية في الرياض عند مخرج (٩) الدائري الشرقي على طريق الامام عبدالله بن سعود بن عبدالعزيز – شرق بمساحة ٨٧,٤٠٠ متر مربع، والأرض الثالثة على طريق الرياض –الدمام بمساحة ٣,٥٠٠,٠٠٠ متر مربع، وأعلنت عن 17 أرضا في مدينة جدة بمساحة إجمالية تبلغ 119.656 مترا مربعا.

84 قاضياً مقترح نقلهم في الجزائي و115 في التجاري

النشوان : سلخ الدوائر القضائية من المظالم إلى القضاء نقلةٌ مهمة في تطوير القضاء

المصدر: جريدة الرياض الجمعة 16 جماد ثانى 1437هـ - 25 مارس 2016م
http://www.alriyadh.com/1140580

الرياض حمد الجمهور

تقضي وثيقة سلخ المحاكم والدوائر الجزائية من ديوان المظالم الى القضاء العام بضم القضاء الجزائي المنتقل من ديوان المظالم إلى المحاكم الجزائية 18 المنتشرة في المملكة في كل من : " الرياض، مكة المكرمة، المدينة المنورة، جدة، الدمام، حائل، جازان، المحكمة الجزائية في نجران، أبها، تبوك، الباحة، بريدة، سكاكا، الطائف، خميس مشيط، الخبر، الأحساء، القطيف ". كما تقضي بافتتاح ثلاث محاكم تجارية في كل من : " الرياض وعدد دوائرها 18 دائرة، الدمام وعدد دوائرها 10 دوائر، جدة وعدد دوائرها 10 دوائر،"

كما سيتم إنشاء عدد من الدوائر التجارية في المحاكم العامة الآتية : " مكة المكرمة، والمدينة المنورة، وبريدة، وأبها، وتبوك، وحائل، والباحة، وسكاكا "، وتأليف دوائر استئناف تجارية في محاكم الاستئناف في كل من : " الرياض ومكة المكرمة والمدينة المنورة والشرقية وعسير"، وتأليف دائرة تجارية في المحكمة العليا .

الوثيقة تقتضي افتتاح محاكم ودوائر جديدة وجهود مبذولة في زيادة أعداد القضاة

وعلق الأمين العام للمجلس الأعلى لقضاء الشيخ سلمان النشوان على توقيع وثيقة سلخ المحاكم والدوائر الجزائية من ديوان المظالم الى القضاء العام قائلاً : لقد صدر نظام القضاء بالأمر الملكي ذي الرقم "م/ 78 " والتاريخ 1428/9/19ه الذي تضمن في مشموله نقلة نوعية من جهة إعادة هيكلة القضاء والاتجاه إلى التخصيص وجمع اللجان والجهات القضائية تحت مظلة واحدة وهو ما يعكس اهتمام المقام الكريم بالقضاء ورجالاته، كما صدر عن المقام الكريم الآلية التنفيذية لنظام القضاء التي حددت معالم وتفاصيل هذه النقلة الكبيرة سواء أكانت إدارية أو مالية أو بشرية أو غيرها، وقد شملت معالم التطوير وإعادة الهيكلة السلطة القضائية بأكملها .

وأضاف المتحدث الرسمي للمجلس الشيخ النشوان يأتي توقيع وزير العدل رئيس المجلس الأعلى للقضاء الشيخ د. وليد بن محمد الصمعاني ورئيس ديوان المظالم الشيخ د.خالد بن محمد اليوسف مذكرة الاتفاق على وثيقتي سلخ الدوائر الجزائية والدوائر التجارية التابعة لديوان المظالم إلى القضاء العام بمقر المجلس الأعلى للقضاء بالرياض هي إحدى النقلات المهمة في تطوير منظومة القضاء وتنفيذ ماجاء في نظام القضاء وآليته التنفيذية.

وزاد: وتهدف وثيقتا السلخ إلى وضع الآلية المناسبة لسلخ الدوائر والمحاكم التجارية والجزائية التابعة لديوان المظالم إلى القضاء العام، والتصورات والمتطلبات اللازمة لذلك، وتضمنت عدة محاور شملت دراسة الوضع الحالي للدوائر التجارية والجزائية بديوان المظالم، والتشكيل المقترح للمحاكم والدوائر التجارية والدوائر الجزائية بعد سلخها، وآلية تخصيص قضاة القضاء العام في المحاكم والدوائر التجارية والجزائية وتدريبهم، بالإضافة إلى المتطلبات التنظيمية والإدارية وقد صدر قرار المجلس باعتماد الوثيقتين برقم37/19/2104 ورقم 37/19/2105 في1437/6/12.

وبين أن المهلة التي أعطاها النظام للجهة العدلية الممثلة في " المجلس الأعلى للقضاء – وزارة العدل " وقدرها ثلاث سنوات لم تنته بعد، كما أن هناك جهوداً مبذولة في زيادة أعداد القضاة لتواكب النقلات السريعة في القضاء، ففي السنة الأخيرة مثلاً تمت مقابلة ما يقارب 300 مرشح للقضاء من ثماني جامعات، وفي الجلسة الاخيرة عين ما يزيد على 115 ملازماً .

وقال الشيخ النشوان ومما تضمنته وراعته وثيقتا السلخ ضمان المحافظة على استقرار المبادئ التي أرستها الدوائر التجارية والجزائية واستقر عليها عملها خلال عقود من الزمن، وعدم تأثير عملية السلخ على هذه المبادئ وتحديد مباشرة الدوائر الجزائية بديوان المظالم " الدرجة الأولى، الاستئناف" في 1437/8/8ه، وتحديد مباشرة الدوائر التجارية بديوان

المظالم " الدرجة الأولى، الاستئناف " في 1438/1/1هـ. وأضاف يبلغ عدد القضاة المقترح نقلهم في الجزائي بدرجتيه " الدرجة الأولى، الاستئناف " مايزيد على 84 قاضياً، كما يبلغ عدد القضاة المقترح نقلهم في التجاري بدرجتيه " الدرجة الأولى، الاستئناف "مايزيد على 115 قاضياً ، وإعادة ترتيب المحاكم والدوائر الجزائية في القضاء العام " 18محكمة "، والدوائر الجزائية في المحاكم العامة وفق ما نصت عليه المادة 20 من نظام القضاء في تشكيل الدوائر، مع مراعاة انضمام قضايا التعزيز المنظم التي كانت تنظرها الدوائر الجزائية في ديوان المظالم، لضمان ترتيب العمل واتفاقه مع ما أراده المنظم إعادة ترتيب المحاكم التجارية بما يتفق مع ما أضيف إليها من اختصاصات وردت في المادة 35 من نظام المرافعات مما ينظره القضاء العام، وينطبق عليه وصف التجاري تحديد المتطلبات التنظيمية التي تستدعي قراراً من المجلس الأعلى للقضاء ومن ديوان، المظالم والمتطلبات الإدارية " موظفين – مباني – أنظمة تقنية " والتي تستدعي قراراً من وزارة العدل بما يكفل قيام العمل وانتظامه وانضباطه وانتقاله بسلاسة ،الإجابة على الإشكالات التي يمكن أن ترد في عملية السلخ سواء أكانت إشكالات نظامية أم إدارية، ووضع الحلول المناسبة لها ضماناً لاستقرار العمل وانضباطه وإشراك رؤساء المحاكم الجزائية والتجارية في القضاء العام والقضاء الجزائي والتجاري في ديوان المظالم في مناقشة الوثيقة، وأخذ رأيهم حولها لضمان انطباقها على الواقع وتهيئتهم للوضع الجديد، مع استدراك الإشكالات التي سترد، ووضع الحلول لها .

الشورى: عقوبات لمشغلي أجهزة الإنقاذ ومتهوري السيول والأمطار

ردعا للمغامرين والمستهترين بأرواح الآخرين

المصدر: جريدة المدينة الاحد 18 جماد ثانى 1437هـ - 27 مارس 2016م
http://www.al-madina.com/node/668068

جابر المالكي – الرياض

كشفت مصادر مطلعة بمجلس الشورى لـ«المدينة» مبررات مقترح يدرس من قبل لجنة الشؤون الأمنية يطالب بمعاقبة المتهورين في أوقات الظروف المناخية القاسية المقدم من عضو المجلس الدكتور حامد الشراري.

وقالت المصادر: إن هذا المقترح تأتي أهميته من عدة أسباب أبرزها الحد من إشغال الأجهزة الأمنية المنوط بها الإنقاذ من أجل متهور مستهتر لا يأبه بروحه أو بأرواح الآخرين، مما يفوت إنقاذ حالات حقيقية بحاجة للمساعدة.

وأكدت المصادر أن المادة المطلوب إضافتها لنظام الدفاع المدني «كل شخص يقوم بعمل سواء كان في حالة الكوارث أو في جميع الأحوال وينطوي هذا العمل على المخاطرة بنفسه أو بماله أو بمرافقيه أو الغير يكون مسؤولًا، ويعاقب وفقًا لأحكام هذا النظام، ويستثنى من ذلك منسوبو الدفاع المدني والمتطوعون ومن في حكمهم.

وأكد مقدم المقترح أنه مع تزايد عدد المغامرين والمستهترين بأرواحهم وأرواح الآخرين بشكل ملحوظ في الآونة الأخيرة، غير مكترثين بتوجيهات وتنبيهات الجهات الأمنية المنوط بها الإنقاذ في حالات الكوارث والظروف المناخية القاسية مستشهدًا بأبرز الحالات التي انتشرت مؤخرًا على مواقع التواصل الاجتماعي، والتي أثارت استياء المتابعين والمواطنين، وإقدام مجموعات من الشباب وبعض أرباب الأسر على اجتياز الأودية والشعاب في أوقات السيول الشديدة والتنزه داخل تلك الأودية أثناء هطول الأمطار الغزيرة، دون اكتراث بأرواحهم أو بمن معهم، وإشغال الجهات الأمنية بإنقاذهم، ولمواجهة هذه الحوادث التي أصبحت ظاهرة في المجتمع أكد الشراري أهمية الردع النظامي للحد منها مؤكدًا

أن القانون يستهدف معاقبة المستهترين والمغامرين بأرواحهم وأرواح الآخرين في كثير من الحالات التي لم يتم معالجتها في أنظمة الدفاع المدني والمرور.

10 برامج لتحسين مستوى المعيشة بالمملكة

القروض الحسنة وتوفير فرص العمل أبرزها

المصدر: جريدة المدينة السبت 17 جماد ثانى 1437هـ - 26 مارس 2016م
http://www.al-madina.com/node/668031

علي العميري ـ مكة المكرمة
أكدت دراسة علمية، أن المملكة حققت إنجازات إيجابية في مجال مكافحة الفقر، وفقا لما أشار إليه تقرير التنمية البشرية لعام 2013م، موضحة أن المملكة احتلت المرتبة الـ 57، على لائحة دليل التنمية البشرية، التي تضم 186 دولة، مشيرة إلى وجود 10 برامج لتحسين مستوى معيشة المواطنين.
وأوضحت الدراسة التي أجرتها الدكتورة طلحة بنت حسين فدعق، أستاذة الخدمة الاجتماعية، بجامعة «أم القرى»، أن الدولة تعمل على تحسين المستوى المعيشي للمواطنين، من خلال عدد من البرامج، منها الضمان الاجتماعي، الذي يقدم معاشات شهرية ومساعدات مقطوعة، للفقراء والمحتاجين من المواطنين، خاصةً الأرامل والمطلقات والأيتام والأسر التي تعولها نساء وأسر السجناء وذوي الدخل المحدود، علاوةً على دعم برامج المشروعات الإنتاجية.
ولفتت إلى أن الفقر مشكلة تعاني منها جميع الدول، إلا أن المملكة بدأت مواجهتها منذ عام 2002م، حينما أصدر الملك عبدالله بن عبدالعزيز، رحمه الله، الأمر الملكي بتأسيس الإستراتيجية الوطنية لمعالجة الفقر، وفق أسس علمية، ورصدت الدولة الميزانيات لتفعيل البرامج الموجهة لمكافحة الفقر، لافتة إلى أن إجمالي الحالات المستحقة للمعاشات والمساعدات، بلغت 1,4 مليون مواطن، بحسب الدليل الإحصائي لعام 1433هـ، مشددة على أهمية التوسع في شبكات الأمان، لخدمة الفقراء، والأيتام، والأطفال المهمشين.

أسعار فواتير المياه "نار".. ومواطنون متضررون يطالبون بمراجعتها

بعضها بلغ 3 أضعاف.. ومتضررون يتقدمون باعتراضات

المصدر: جريدة المدينة الجمعة 16 جماد ثانى 1437هـ - 25 مارس 2016م
http://www.al-madina.com/node/667717

غازي القحطاني - عبدالله الزهراني - عبدالله الزهراني - ابراهيم جبريل - محمد شيخ - الرياض - الدمام - مكة المكرمة - المدينة المنورة

طالب عدد كبير من المواطنين بمراجعة أسعار فواتير المياه التي ارتفعت بشكل غير مبرر لتصل إلى 3 أضعاف، ما دفع الكثير من المتضررين إلى تقديم اعتراضات لشركة المياه الوطنية.
وأضافوا: إن هناك مواطنين قاموا بإيقاف خدمة المياه التي تصلهم عبر خزان المنزل واستبدالها بجلب صهريج مياه من محطات التحلية وذلك تخفيفًا من أسعار الفاتورة.
وتركزت شكاوي المواطنين في التالي: الارتفاع في الأسعار غير مبرر ولابد من حلول، وأن زيادة الأسعار جاءت متزامنة مع دخول الصيف، كما أن فواتير الشهر الماضي جاءت أقل من الحالية.
وأن زيادة تعرفة المياه لم تسبقها حملات إعلانية.
الرياض: مواطنون أوقفوا الخدمة لتخفيض قيمة الفاتورة
تشهد فواتير المياه في الرياض ارتفاعًا كبيرًا في أسعارها حيث فوجئ عدد من المواطنين بارتفاعها بشكل غير مبرر، فيما تقدم الكثير منهم بـ»اعتراض» على الفواتير التي صدرت لهم.
يقول بدر الزير: فوجئت عندما صدرت فاتورة المياه حيث كانت في الشهر الماضي أقل بكثير من الشهر الحالي بلغت 3 أضعاف سعر الشهر الماضي.
وأشار الى أن ارتفاع أسعار المياه جاء متزامنًا مع دخول فصل الصيف والذي يشهد استهلاكًا كبيرًا للمياه من قبل المواطنين والمقيمين.
من جانبه قال سعيد الشهراني: حتى الآن لم أتسلم فاتورة المياه الخاصة بالمنزل ولكن من خلال ما قرأته وأسمعه من الآخرين فإن البعض يقول: إن الفاتورة بلغت قيمتها ثلاثة أو أربعة أضعاف السعر مقارنة بفاتورة الشهر الماضي.
وأشار إلى أن بعض الموطنين قاموا بإيقاف خدمة المياه التي تصلهم عبر خزان المنزل و استبدالها بجلب صهريج مياه من محطات التحلية وذلك تخفيفًا من أسعار الفاتورة.
فيما قال حسن الشهري: إن الجميع تفاجأ بارتفاع أسعار فاتورة المياه خصوصًا أن هذا الارتفاع لم يسبقه حملة إعلانية من قبل شركة المياه الوطنية حول تغيير التعرفة حيث إن هناك العديد من المنازل ويسكن فيها عدد من الأسر وتصرف من عداد واحد للمياه وكذلك لم يتم منح المواطنين الوقت من أجل تعديل الشرائح الخاصة بالمياه.
ويذكر إنه في أحد جلسات مجلس الشورى كان هناك مداخلة للعضو محمد رضا نصرالله على تقرير هيئة تحلية المياه مطالبًا بإعادة النظر في فاتورة المياه، وتحدث العضو عن ارتفاع فاتورة المياه بأضعاف بلغت 500% ما جعل كثيرًا من المواطنين يمتنعون عن تسديد فواتيرهم.

المرأة تشارك في الدورة الأولى لانتخابات "هيئة المحامين"

المصدر: جريدة المدينة الجمعة 16 جماد ثانى 1437هـ - 25 مارس 2016م
http://www.al-madina.com/node/667709

ماجد عسيري - الدمام
كشف مصدر رفيع المستوى بالهيئة السعودية للمحامين لـ»المدينة»، أنه لامانع من مشاركة المرأة في انتخابات الهيئة في دورتها الأولى، والتي لم تحدد بعد، مشددًا على أن الانتخابات حق لجميع المحامين.
وأوضح المصدر أنه طالما أن المحامية حاصلة على العضوية التي يتمتع بها المحامون السعوديون المرخص لهم بمزاولة مهنة المحاماة في المملكة والذين سددوا الرسوم السنوية المقررة لهذه العضوية، فان يجوز مشاركتها في الانتخابات بحسب اللوائح والأحكام المنظمة لعمل لجنة الانتخابات.
وأرجع عدم تحديد موعد الانتخابات حتى الآن إلى أن الهيئة لم تشكل بعد أمانة لها، ولم يتم تعيين أمين لها، كما الجمعية العمومية التي تتكون من جميع الأعضاء الأساسيين والمرخص لهم بمزاولة المهنة، لم تنعقد حتى الآن.
وأشار إلى اللجنة عامة لإنتخابات الهيئة تتكون من 5 أعضاء، وليس كما قيل 12 عضوًا، منهم 3 أساسيين تختارهم الجمعية العمومية، وعضو من الأمانة العامة للهيئة وعضو من وزارة العدل.

وبين المصدر ان عمل هذه اللجنة يرتكز على تنظيم عمل الانتخابات، ولا يحق للأعضاء الـخمسة التصويت.

القراش: تصحيح أوضاع البرماويين خفض معدل الجريمة

المصدر: جريدة الوطن الاحد 18 جماد ثانى 1437هـ - 27 مارس 2016م
http://www.alwatan.com.sa/Local/News_Detail.aspx?ArticleID=257507&CategoryID=5

المدينة المنورة: عبدالعزيز الحربي 2016-03-27 AM 12:48

أكد المشرف العام على مشروع تصحيح أوضاع الجالية البرماوية بالمملكة عبدالله القراش، أن عملية تصحيح وضع مجهولي الهوية من الجالية البرماوية بمنحهم إقامات نظامية دون رسوم وتمكينهم من الاستفادة من كل الخدمات الاجتماعية والرعاية الصحية والتعليمية أسهم في تراجع نسبة القضايا الجنائية المسجلة ضد أبناء الجالية في المملكة، لا سيما في قضايا المخدرات التي تكاد تكون نادرة بين أبناء الجالية بعد برنامج التصحيح.

اهتمام ومتابعة القيادة

أوضح القراش خلال افتتاحه الحملة التثقيفية التوعوية الثانية التي أقامتها اللجنة الدائمة لدراسة تصحيح أوضاع الجالية الميانمارية المقيمة في المملكة مساء أمس بحي الشهداء بالمدينة المنورة تحت عنوان "وماذا بعد التصحيح"، أن مشروع تصحيح أوضاع أبناء الجالية البرماوية يحظى بمتابعة القيادة، واهتمام خاص من قبل مستشار خادم الحرمين الشرفين أمير منطقة مكة المكرمة الأمير خالد الفيصل، كونه أحد مكونات مشروع تطوير الأحياء العشوائية في منطقة مكة المكرمة، إذ استهدف تصحيح أوضاع الجالية البرماوية وتحسين وضعهم المعيشي وحقق العديد من الإنجازات التي تجير للمملكة بعد أن أسهم في دمج أبناء الجالية في المجتمع السعودي.

ضعف في إدراك الأنظمة

بين القراش في كلمته التوعوية لأبناء الجالية البرماوية التي حضرها مندوب من إدارات مكافحة المخدرات والجوزات وفرع مكتب العمل بالمدينة المنورة، أنه لا يزال أبناء الجالية البرماوية في المملكة يحتاجون للبرامج التوعوية، لا سيما في نظام الإقامة والعمل، مشيرا أن من ضمن الإشكاليات التي لا تزال تواجه مشروع التصحيح خلط أبناء الجالية في أهداف برنامج التصحيح والحقوق والواجبات في أنظمة الإقامة والعمل وضعف إدراك بعضهم بأهداف التصحيح وأنظمة الدولة، إذ يعتقد الكثير منهم أنهم في منأى عن تطبيق أنظمة الإقامة والعمل في حال المخالفة، وهو ما دفع بعضهم بالتهاون في أنظمة العمل وأصبحت مشكلة التهرب والغياب عن صاحب العمل من مؤسسات حكومية وخاصة وأفراد أكبر مشكلات أبناء الجالية البرماوية إذ سجل في شركة واحدة في منطقة مكة المكرمة تغيب وهروب 800 موظف بعد نقل إقاماتهم وأعمالهم إليها، وهو ما يعرضهم لتطبيق الأنظمة بحقهم بما فيها الأبعاد عن المملكة.

سرية علاج المدمنين

دعا مندوب إدارة مكافحة المخدرات النقيب سعيد بن سالم الجهني المشارك في الحملة التوعوية، أبناء الجالية بعدم التردد في التواصل مع إدارة مكافحة المخدرات عند اكتشافهم مدمن جديد بينهم، مؤكدا أن إدارة المخدرات تتكفل بتيسير علاج من وقع في استخدام المخدرات دون مقابل وبشكل سري حتى يتماثل للشفاء، طالبا أسر الجاليات المقيمة في المملكة التواصل مع الإدارة في حال وجود مستخدم بينهم.

العنف ضد الأطفال!!

المصدر: جريدة اليوم الاحد 18 جماد ثانى 1437هـ - 27 مارس 2016م
http://www.alyaum.com/article/4127922

انيسة الشريف مكي

انتشر فيديو في وسائل التواصل الاجتماعي لأب يضرب طفله الذي ربما لم يتجاوز السابعة من العمر ضرباً مبرحاً والطفل يبكي ويستعطف «بابا لا تضربني» والأب لا يتوقف عن ضرب الطفل على يديه وقدميه، وفي نفس الفيديو طفل آخر أصغر يرتعد من الخوف ينظر برعب لأبيه وأخيه.

أقسم برب الكعبة أحسست بالألم نفسه الذي يشعر به الطفل المعنَّف واخوه في قلبي ولم استطع السيطرة على دموعي!! وما زلت أتألم.. فأين رحمة الآباء والأمهات؟ فهل هذا أب؟ لا أعتقد، لأن الله جعل الرحمة بالأولاد شيئاً مركباً في فطرة الأمهات والآباء.

كتبت كثيراً عن العنف ضد الطفولة البريئة التي لا حول لها ولا قوة، واليوم أكتب وسأكتب مراراً، فالعنف لن ينتهي من واقعنا نتيجة للمفاهيم الخاطئة في التربية إلاّ بالعقاب الرادع، فالتربية مسئولة عن كل سلبيات المجتمع ومازلنا نشاهدها كثيرا كدليل على أنها لا تزال في قمتها، وكثيراً ما يتفنن المعنّفون في اختراع أشكال مختلفة من العنف!! .

وحتى لا أصف هذا الأب بأي صفة أقول لا أشك انه ربما مريض بالنرجسية وأكثرنا يعرف هذا المرض، فمن صفاته الاضطرابات النفسية والشخصية والافتقار للغاية للتقدير الذاتي فيشعر بالحاجة للتحكم في كيفية نظر الناس إليه حتى أطفاله ويخشى فضح أوجه القصور في شخصيته، هذه الشخصية. تأثيرها كبير على أبنائها فهم أما أن يصبحوا نرجسيين أو تابعين حيث إنهم يتربون في مستنقع هذه التربية السيئة فيخلقون لأنفسهم ذاتاً زائفة ويستخدمون الأساليب العدوانية نفسها التي مورست عليهم للحصول على رغباتهم وبالتالي يتحولون إلى شخصيات نرجسية من الدرجة الأولى، والحساسون منهم يشعرون دائماً بالذنب حائرين حبيسي هذا الكبح التنموي والحرمان لعدم قدرتهم على الانخراط عاطفياً مع آبائهم الذين مروا بمثل هذه النرجسية، تربية متوارثة.

هذا بالنسبة للمعنّفين النرجسيين، ولكن هناك أشكالا كثيرة للعنف منها : القصدي أو العمدي للقوة أو السلطة، وقد يترتب على ذلك أذى أو موت أو إصابة نفسية وكلها من تأثير التربية غير المسئولة.

العنف بكل أنواعه سلوك غريزي مصحوب بالكراهية وحب التدمير، هدفه تصريف الطاقة العدائية المكبوتة تجاه الآخرين وعدم تقويم التربية لهذا السلوك يتحول لعنف نتيجة للاحباط الشديد لعدم قدرة المعنِّف على التسامي لإعادة ضبط نفسه.

ويتسع هذا التعريف للعنف ليشمل جميع أشكال العنف الجسدي والنفسي، كما يتضمن الإهمال المتعمد أو المعاملة السيئة أو الاستغلال الجنسي للأطفال.

ويأخذ الأمر منحى أكثر خطورة حين يكون مصدر العنف من القائمين على رعاية الطفل أو المسئولين عنه.

فإذا كان السبب الرئيس لعنف المعنِّف وجود تاريخ مرضي نفسي أو كان لظروف اجتماعية كالفقر أو عوامل وراثية، أو جينية طبيعية، أو بسبب عوامل مكتسبة؛ كالجهل الثقافي وغياب الوعي الديني بمهمة الوالدين ومسؤوليتهما بتطبيق التكليف الشرعي والأكثر حدوثاً ما كان سببه الخلافات الزوجية والتفكك الأسري هنا وجب على المجتمع بكل فئاته وتخصصاته العمل كفريق واحد للقضاء على هذه الظاهرة.

بالمناسبة أريد أن أذكر وأشير للمرسوم الملكي الكريم الصادر رقم: م / ١٤ وتاريخ : ٣ / ٢ / ١٤٣٦هـ بخصوص حماية الطفل - رحم الله أبا متعب وأسكنه فسيح جناته- المرسوم ينص على حماية الأطفال الذين لم يتجاوزوا الثامنة عشرة من الإيذاء بكل أشكال الإيذاء والإساءة كالاستغلال والتهديد بذلك ومنها الإساءة الجسدية والإساءة النفسية وسوء التعامل الذي قد يسبب له أضرارًا نفسية أو صحية وكذلك الإساءة الجنسية.

وأيضا الإهمال بعدم توفير حاجات الطفل الأساسية أو التقصير فيها جسدية، وصحية، وعاطفية، ونفسية، وتربوية، وتعليمية، وفكرية، واجتماعية، وثقافية، وأمنية. كما حدد المرسوم الملكي الجهات ذات العلاقة بحماية الطفل والتأكيد على

حقوق الإنسان في الصحافة

ما قررته الشريعة الإسلامية، والأنظمة والاتفاقيات الدولية التي تكون المملكة طرفًا فيها والتي تحفظ حقوق الطفل وتحميه من كل أشكال الإيذاء والإهمال.
المرسوم شامل لحفظ حقوق الطفل المواطن والمقيم معاً.
نحن بخير طالما نطبق هذا المرسوم الملكي، وما يُشاهد في وسائل التواصل الاجتماعي من تعذيب الأطفال فأصحابه شواذ المجتمع ويستحقون أشد العقاب.

تسوية معاش التقاعد

المصدر: جريدة عكاظ الاحد 18 جماد ثانى 1437هـ - 27 مارس 2016م
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20160325/Con20160325830987.htm

أحمد عجب الزهراني

حين أحتاج للعودة لنظام التقاعد المدني، فإنني أحرص على التعامل معه بكل رفق ولين، بعد أن وهنت أوراقه واشتعل الشيب في مواده وفقراته، هذا النظام الذي صدر بالعام 1393هـ ومر عليه 44 سنة، يخضع اليوم لدراسة محدودة تهدف إلى تعديل بعض من أحكامه ، هذا النظام لو احتسبنا مدة خدمته الطويلة بجانب الفترة التي سبقتها في البحث والدراسة حتى الموافقة على صيغته وإقراره ، لوجدناه أكمل عامه الستين بالراحة ، وأي تعديل يطرأ عليه مهما كان جوهريا ، فإنه أشبه ما يكون في نظرنا برجل مسن انهكته أمراض العصر وبات غير قادر على مجاراة الحياة ومع هذا يحاول جاهدا إيهامنا بحيويته وشبابه مرة بصبغ شعره ولحيته ومرة بالتفكير في الزواج بعشرينية !!
هذا النظام قديم جداً ، لا يتناسب مع حاضرنا ولا يتوافق مع حجم التطورات الحاصلة ، خذوا عندكم على سبيل المثال : الرواتب والمعاشات الواردة فيه تتكلم عن 200 و 300 ريال وقد يكون لها قيمة في ذلك الزمان لكنها اليوم لا تكفي لسداد فاتورة الجوال أو الماء ، لا يزال النص قائما على أنه في حالة عدم تحديد الميلاد باليوم والشهر فيعتبر الميلاد باليوم الأول من الشهر السابع من السنة الهجرية التي ولد فيها وقد يكون لهذا الإجراء ما يبرره قديما لكن بقاءه حتى اليوم أمر مستغرب في ظل البيانات الدقيقة المدونة بسجل الأسرة أو ببطاقة الهوية الوطنية ، أما الحالات التي يحاول هذا النظام معالجتها فقد أكل عليها الزمان وشرب ولم تعد موجودة إلا بحكايات الطيبين !؟
التعديل المراد إجراؤه ، هو رفع سن التقاعد من 60 إلى 62، وإن جاز لي التصويت فإنني أعلن رفضي التام لهذا المقترح، ذلك أن السنوات الأخيرة من عمر الموظف الحكومي تمر ثقيلة، لهذا تراه يحضر متأخرا وينصرف مبكرا فكل شيء من حوله يبعث للملل بداية من رئيسه الذي يصغره بعقود وانتهاء بزملائه الشباب الذين لا يوجد بينه وبينهم أي انسجام ، وبالتالي فإنني أرى تخفيضه إلى 58 سنة للرجل خاصة وأن متوسط عمر الإنسان في زمننا الحالي قل كثيرا مقابل زيادة حالات الوفاة المبكرة ، وليس من المنطق أن يداوم الموظف لآخر يوم بحياته، أما المرأة فمن باب تعويض خدمتها المتقطعة أقترح رفع سن تقاعدها إلى 65 سنة كونها أطول عمرا وغالبا ما تكون مسيرتها العملية محصورة بين تبادل الشكاوى مع زميلاتها بالقسم وبين استنفاذها لكافة الإجازات المقررة والخاصة بالوضع والأمومة والعدة وخلافه !؟
أما عن مقترح وضع حد أدنى للمعاش ، فأرى أنه من الأسهل إلغاء نظام التقاعد الحالي وإعادة صياغته من جديد، على أن يتم استبعاد الطريقة الحالية للتسوية والتي تتم على أساس جزء من أربعين جزءا من آخر راتب تقاضاه المتقاعد وبحسبة بسيطة لو كان الراتب 7000 ريال يضرب في مدة الخدمة بالشهور عن 25 سنة ومن ثم يقسم على 480 نجد أن المعاش لا يتجاوز 4375 ريالا ، وهو بحق لا يكفي الحاجة ، ولهذا أرى أن يتم حسابه وفق شرائح معينة بحيث ترتفع النسبة كلما قل الراتب وتنخفض النسبة تدريجيا كلما ارتفع الراتب ، وهو ما سيحقق العدالة والمساواة بين المتقاعدين بعد أن انحصرت مهامهم وتوحدت مسؤولياتهم في تصيد أخطاء أهل البيت وإطفاء لمبات الحوش !!

نائب رئيس البرلمان العربي: المرأة السعودية تملك خبرة معرفية.. ودخولها "الشورى" تتويج لها

المصدر: جريدة الحياة الاحد 18 جماد ثانى 1437هـ - 27 مارس 2016م
http://www.alhayat.com/Articles/14707058

الرياض - سعد الشمراني

أكد النائب الأول لرئيس البرلمان العربي الدكتورة سامية سيد أحمد أن الوثيقة العربية لحقوق المرأة أقرّت جملة من الحقوق للمرأة العربية، ومنها المرأة السعودية، وتشمل هذه الحقوق حصول أبنائها من زوج أجنبي على جنسيتها، وهي أهم الحقوق التي حرمت المرأة منها، مبينة أن هناك تعاوناً كبيراً من الحكومات العربية في ما يخص إقرار هذه الحقوق مع ترك تطبيقه لكل دولة.

وقالت في لقاء مع «الحياة» إن هناك حقوقاً أخرى أقرّها البرلمان وتصب في قائمة حقوق المرأة في الدول العربية، ومنها تطوير التعاطي الإعلامي معها، وعدم استخدامها سلعة إعلامية، والتركيز على القضايا الهامشية، والبعد عن القضايا المحورية المرتبطة بها، إضافة إلى العمل على حذف الصورة الذهنية السيئة عن المرأة العربية التي تحقرها وتضعف وتشوه مشاركتها. إلى نص الحوار:

> لو تطلعيننا على هذه الوثيقة وما أبرز ما تضمنته؟

- مشروع الوثيقة العربية لحقوق المرأة عبارة عن مبادرة تشريعية من البرلمان العربي، عكف نحو عامين على إعدادها من خلال لجنة تحضيرية ضمت أعضاء عدة، وكذلك إشراك كل المهتمين والمختصين في شؤون المرأة والأسرة من منظمات مجتمع مدني وبرلمانيين وتنفيذيين في وزارت مختصة وأكاديميين وخبراء عبر ورش عمل واجتماعات مختلفة.

> ما الجهود التي بذلها البرلمان في ما يخص هذه الوثيقة؟

- الوثيقة تمت إجازتها مشروعاً بإجماع أعضاء البرلمان العربي من دون إبداء تحفظات أو اعتراضات على موادها وبنودها، بعد أن استكملت مراحلها التشريعية في البرلمان، وتم إيداعها الأمانة العامة في الجامعة العربية لاستكمال دورتها داخل الجهات المختصة، وبعد ذلك ترفع إلى مجلس الجامعة العربية على المستوى الوزاري، ثم إلى القادة العرب للإجازة النهائية.

وتتم المصادقة على الوثيقة بعد إجازتها من القمة، لتحال إلى البرلمان الوطني الذي يصادق عليها كآخر مرحلة تمر بها.

> وما أبرز ما تضمنته هذه الوثيقة؟

- تضمنت الوثيقة نحو 28 مادة، شملت الحقوق السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية للمرأة العربية، ووضعت التدابير التنفيذية التي تضمن إنزال هذه الوثيقة على أرض الواقع ومواءمة القوانين والتشريعات لها.

وتناولت المادة 17 ضمان حقوق وحماية المرأة في النزاعات المسلحة، والمادة 19 تضمنت حقوق المرأة ذات الإعاقة، والمادة 20 تناولت حقوق المرأة المسنة، والمادة 21 تناولت ضرورة اتخاذ التدابير اللازمة لمكافحة تسول المرأة ومجابهة أسبابه. فيما تضمنت المادة 22 حقوق الأرامل والمطلقات والمهجورات في الرعاية والسكن والحياة الكريمة، والمادة 23 شملت حقوق المرأة المحتجزة والسجينة، خصوصاً في ممارسة حقوق الأمومة والتكافل برعاية أطفالها طوال فترة احتجازها، إضافة لتناول حقوق عدة في هذه الوثيقة.

> كيف سيتم تفعيل هذا الحق خصوصاً أن الدول العربية عموماً، ومنها السعودية خصوصاً، لا توجد بها قوانين تضمن حصول الأبناء على جنسية والدتهم؟

- بالنسبة لمنح المرأة العربية المتزوجة من أجنبي جنسيتها لأبنائها اعتبرته وثيقة حقوق المرأة العربية حقاً، لكن لا بد من مراعاة القوانين الوطنية الخاصة بالجنسية في كل بلد، ومنها السعودية، لأن لكل دولة خصوصيتها، وربما تكون هذه الخصوصية تقديرية ومرحلية، وتركنا التقدير في هذا الأمر للدول، ويمكن أن يكون هناك حوار داخل كل دولة بين مؤسسات المرأة المختلفة والقيادات المعنية للوصول إلى نتائج تحفظ الحقوق كافة، وتضمن استقرار الأسرة وتغرس حب الوطن والانتماء إليه والدفاع عنه من الأبناء من أم مواطنة.

> كيف تنظرين إلى وصول المرأة السعودية إلى المناصب القيادية في بلدها؟ وأين هي من سلطات الدولة التشريعية والقضائية والتنفيذية وما تشاهدينه على أرض الواقع؟

- أتيحت لي فرص عدة داخل الوطن العربي وخارجه في محافل متنوعة لالتقاء نساء سعوديات في مجالات مختلفة، سياسية وأكاديمية وثقافية وتربوية ودعوية وغيرها. والمرأة السعودية تملك خبرة معرفية تجمع ما بين الأصالة والحضارة، ولذلك عندما أصدر خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز، رحمه الله، مرسوماً ملكياً بتعيين 30 سيدة في مجلس الشورى، كان ذلك تتويجاً مستحقاً لعطاء المرأة السعودية والتي يرجى منها الكثير، خصوصاً في الدول العربية والإسلامية.

> كيف تنظرين إلى مضامين هذه الوثيقة ومدى القبول بما جاء فيها؟

- هي وثيقة تلبي قدراً معقولاً من طموحاتنا كنساء عربيات، وتناولت حقوق شرائح المرأة العربية كافة، وتميزت بأنها لم تتجاوز حدود الشرعية والأعراف والتقاليد العربية الحميدة، وكانت نتاج جهد وعمل عربي خالص لم ندخل فيه أي مؤسسة أو خبراء أو أفراد من خارج الوطن العربي، وهذا ما جعلها تحظى بقبول وتأكيد أعضاء البرلمان كافة، وجعل لها نكهة عربية خالصة، ونأمل بأن يتم إقرارها في اجتماع القمة الاجتماعية والاقتصادية العربية المقبلة.

> ما العوائق التي تواجه جهود البرلمان العربي لحصول المرأة العربية على حقوقها كاملة؟

- ليست هناك عوائق أمام البرلمان العربي في جهوده التي يبذلها الرامية إلى تعزيز العمل العربي المشترك والتعاون والتنسيق بين الأجهزة والمؤسسات ذات الصلة لتحقيق ذلك.

> المرأة العربية تعاني مشكلات عدة، من ضمنها عدم قدرتها على منح زوجها الأجنبي أو أبنائها من هذا الزوج الجنسية، حتى لو قدر لها الطلاق منه، وبالتالي عدم حصولهم على مزايا الدولة التي هي منها، ما الذي قدمته الوثيقة في هذا الخصوص؟

- للبرلمان جهود كبيرة في هذا الخصوص، إذ تضمنت الوثيقة مواد تكفل حق المرأة في منح جنسيتها لأطفالها من زوج أجنبي أو لوالدهم الأجنبي، وتناولت الوثيقة هذا الحق في المادة 1 والتي تحدثت عن اتخاذ التدابير لحماية الرابطة الزوجية وبناء الأسرة، وكذلك في المادة 14 التي تنص على ضمان حق المرأة المتزوجة من أجنبي في منح جنسيتها لأبنائها، إضافة إلى حقها في الاحتفاظ بجنسيتها في حال زواجها من أجنبي.

> وضع قانون يلزم الإعلام بنقل الحقائق بمهنية وذلك لحذف الصورة الذهنية السيئة عن المرأة العربية التي تحقرها وتضعف وتشوه مشاركتها، ما النماذج الذهنية السيئة التي طبعها الإعلام تحقيراً للمرأة وتشويها لها؟

- الإعلام في غالبيته يستخدم المرأة سلعة إعلامية، وحتى البرامج الحوارية وبرامج المنوعات تتناول قضايا سطحية وهامشية، وفي كثير من الأحيان يكون المدخل مظهر المرأة وليس جوهرها. فالمرأة شريك بكل ما تعنيه هذه الكلمة الشاملة، ودورها الإنجابي والإنتاجي يعزز شراكتها.

كاريكاتير

المصدر: جريدة اليوم الاحد 18 جماد ثانى 1437هـ - 27 مارس 2016م

http://www.alyaum.com/article/4127920

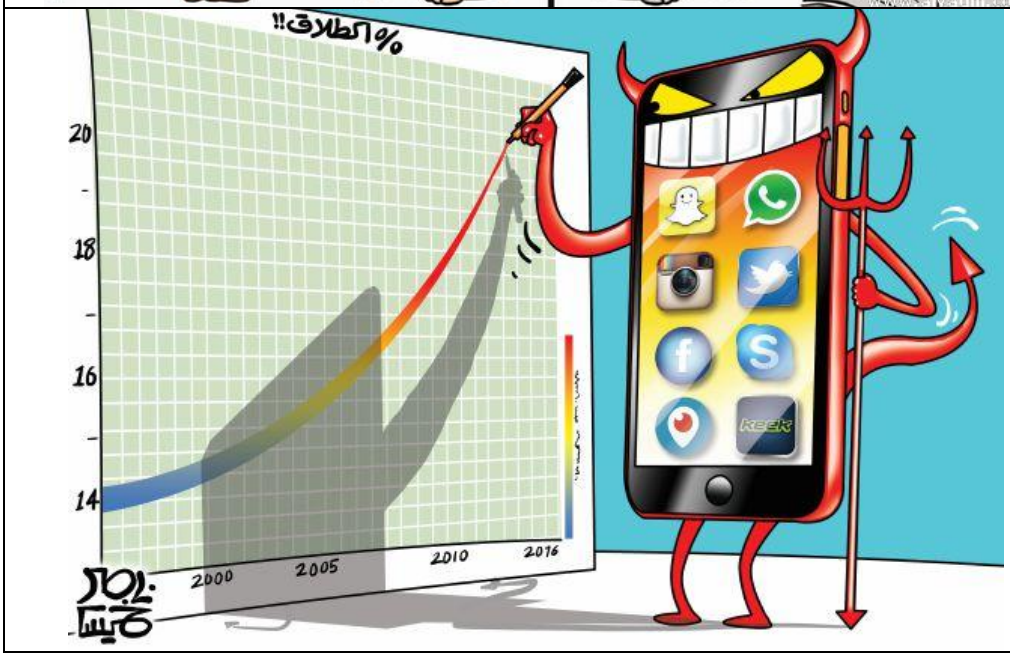

المصدر: جريدة الحياة الاحد 18 جماد ثانى 1437هـ - 27 مارس 2016م

http://www.alhayat.com/Opinion/Naser-Khames/14705187